

بطلان العقود

في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

للدكتور مختار القاضي

العضو بالمكتب الفني لمحكمة النقض

\_ \*\* \_

سنتكلم في هذا الموضوع أولاً: عن مراتب البطلان وأسبابه.

وثانياً: عن آثار البطلان.

1 - مراتب البطلان وأسبابه:

لم يكن القانون الروماني يعرف إلا نوعاً واحداً من البطلان لا يتفاوت في درجته، فالعقد في نظر القانون الروماني إما عقد صحيح يؤدي آثاره كلها؛ وإما عقد باطل لا يؤدي شيئاً مما يؤديه العقد الصحيح.

أما أسباب البطلان في القانون الروماني فهي متعددة، منها ما يرجع إلى الشكل حيث كانت العقود تتم في العهد الأول بمراسم وشكليات لا بد منها، ومنها ما يرجع إلى عيب من عيوب الإرادة، وقد شاع ذلك النوع من البطلان في العقود الرضائية في العهد المدرسي " المتأخر " للقانون الروماني بعد أن تحررت معظم العقود من الشكليات.

وقريب من النظرية الرومانية في البطلان رأي جمهور الفقهاء المسلمين، عدا الأحناف، فالجمهور يرى مرتبة واحدة من مراتب البطلان تلحق العقد؛ فهو إما إن ينعقد صحيحاً ويؤدي آثاره كلها، وإما إلا ينعقد أصلاً ويعتبر باطلاً، فلا يؤدي شيئاً مما تؤديه العقود الصحيحة. وحجة جمهور الفقهاء في ذلك أن الخلل الذي يلحق ركناً من أركان العقد فيعدمه كالخلل الذي يلحق وصفاً لازماً لركن فيه، وذلك بأن يكون الشارع قد نهى عن